متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية و تأثيرها على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية بإستخدام نموذج –CRAFTE-- دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري

- د. رقايقية فاطمة الزهراء، رئيسة فرقة مخبر بحوث و دراسات إقتصادية-LAREE- كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية –سوق أهراس
- خضراوي أية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية –سوق أهراس
- صيد خولة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية –سوق أهراس

تاريخ الاستلام: 2019/12/30 تاريخ القبول: 2020/02/21 تاريخ النشر: 2020/03/30

ملخص:

سلطت الدراسة الضوء على مضمون الرقابة المصرفية وتفعيل آلياتها لتقييم الآداء المالي للبنوك التجارية باستخدام نظام CRAFTE المؤسس على مجموعة من المقومات التي تكشف عن مواطن الضعف في الأداء المالي للبنوك وتوجيه إجراءات الرقابة لتدارك هذا الضعف قبل حدوث الأزمة، وتهدف هذه الدراسة لتطبيق هذا النظام على البنك الخارجي الجزائري BEA خلال الفترة (2012–2015) وذلك لتحديد مدى سلامة أدائه المالي ومدى تفعيل آليات الرقابة عليه .

وقد وصلت الدراسة إلى أن البنك يمتلك نسبة ملاءة جيدة تمكنه من مواجهة المخاطر التي تواجهه ويحقق أرباح جيدة نوعا ما تضمن له الاستمرارية، إلا أن أداءه غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة وعليه يجب إتخاذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة في البنك لمواجهة الإلتزامات الفورية.

الكلمات المفتاحية : رقابة مصرفية ؛ أداء مالي؛ نظام CRAFTE.

تصنيف JEL: G21 ,G23,G32, G33

Abstract:

The focused on the concept of banking supervision and the mechanisms to evaluate the financial performance of commercial banks using the CRAFTE system, which is based on a set of elements that reveal weaknesses in the financial performance of banks and guide the control measures to rectify this weakness before the crisis.

The study aims to apply this system to the external bank Algerian BEA during the period (2012-2015) In order to determine the solidity of its financial performance and the effectiveness of the mechanisms of control

The study concluded that the bank has a good solvency ratio to face the risks it faces and achieves a fairly good profit to ensure its continuity. However, its performance is

unsatisfactory with regard to liquidity. Therefore, measures should be taken to strengthen the Bank's liquidity position to meet commitments

***Keywords**: Banking Supervision؛ Financial Performance؛ System CRAFTE.*
Jel Classification Codes: G21,G23,G32,G33.

*د/ رقايقية فاطمة الزهراء :zorafinance@yahoo.fr

مقدمة:

أصبحت الرقابة المصرفية تفرض نفسها لما لها من مسؤولية مباشرة وغير مباشرة في الحفاظ على سلامة البنوك التجارية التي تعد من أهم القطاعات الإقتصادية لأي بلد وأكثرها تأثرا ولذلك وجب إخضاعها لعملية الرقابة بغية التوصل إلى قطاع مصرفي سليم ولضبط أدائها المالي وحمايتها من الأزمات والمشاكل المالية .

ولتحقيق مبدأ السلامة المصرفية لم يكن الحل أمام البنوك إلا البحث عن وسيلة ملائمة لتقييم ومراجعة الأداء المالي، ومن أجل هذا تم إستخدام العديد من المعايير بغية الإنذار المبكر بالمشاكل التي قد تحدث قبل إستفحالها، وهي مؤشرات لقياس مدى سلامة أداء البنوك .

قد أفرزت الأزمات المالية العديدة إبتدءا من بداية القرن العشرين وانتهاء بأزمة الرهن العقاري الحاجة إلى تطوير وتحديث أنظمة الرقابة المصرفية لجعلها أكثر كفاءة وفاعلية في تحيق السلامة المالية للقطاع المالي، ومن هنا سنتطرق إلى أحد النظم الرقابية ألا وهو نظام التقييم **CRAFTE**.

و على ضوء ذلك تتمحور إشكالية الورقة البحثية حول التساؤل التالي :

ما مدى فعالية ومساهمة نظام CRAFTE في تفعيل آليات الرقابة على الأداء المالي للبنوك التجارية ؟

و يندرج ضمن ذلك جملة من التساؤلات الفرعية تتمحور حول :

- هل يتطلب إستمرارية البنوك وجود نظام رقابة فعال ؟
- كيف يتم تقييم ومراقبة الأداء المالي للبنوك التجارية ؟
- هل تساهم المعلومات التي يكشف عنها نظام CRAFTE في تسهيل عملية الرقابة على الأداء المالي وتفعيل آلياتها ؟

فرضيات الدراسة :

لمحاولة تفسير إشكالية الدراسة تم تصميم و صياغة الفرضيات التالية :

الفرضية الرئيسية :

نظام CRAFTE له دور فعال في تفعيل آليات الرقابة على الأداء المالي للبنوك التجارية الوطنية .

الفرضيات الفرعية :

1. تعتبر الرقابة المصرفية ضرورة حتمية لتحقيق إستقرار البنوك إستمراريتها وسلامتها .
2. يتم تقييم ومراقبة الأداء المالي للبنوك التجارية عن طريق مؤشرات ومعايير مناسبة .

3. تساهم المعلومات التي يكشف عنها نظام CRAFTE في تسهيل عملية الرقابة على الأداء المالي وتفعيل آلياتها .
4. يطبق البنك الخارجي الجزائري كل من الحوكمة والشفافية .
5. يتمتع البنك الخارجي الجزائري بأليات مناسبة لإدارة مخاطره.
6. يمتلك البنك الخارجي الجزائري أصول ذات جودة.
7. يستطيع البنك الخارجي الجزائري أن يتحكم ويدير سيولته بطريقة فعالة .
8. يلتزم البنك محل الدراسة بتحقيق نسبة ملاءة تفوق الحد الأدنى المحدد من قبل لجنة بازل.
9. يحقق البنك الخارجي الجزائري أرباحا تضمن له البقاء والإستمرار.

أهمية الدراسة و أهدافها

إن أهمية هذا الموضوع تكمن في إرتكازه على أحد المواضيع المهمة إلا وهو موضوع الرقابة المصرفية على الأداء المالي والذي يكتسي أهمية من خلال توضيح الإطار العام للرقابة المصرفية التي تمارس على البنوك التجارية ، مع محاولة فهم الآليات المختلفة للرقابة على الأداء المالي للبنوك وكيفية تفعيلها ،و على ضوء ذلك تهدف الدراسة إلى :

- تسليط الضوء على أحد أنظمة الرقابة المصرفية الحديثة وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الذي يحتوي على مجموعة من المؤشرات المهمة التي تساهم في رفع كفاءة وفعالية النظام المصرفي ويساهم في تقييم البنوك وتفعيل آليات الرقابة على الأداء المالي؛
- تطبيق نظام CRAFTE على إحدى البنوك التجارية الجزائرية .

منهجية الدراسة :

استنادا لطبيعة موضوع الدراسة فقد اعتمد "المنهج الوصفي– التحليلي للجانب النظري من خلال الإعتماد على الأدبيات العلمية للتعرف على آليات الرقابة على الأداء المالي و تسليط الضوء على نظام الرقابة CRAFTE في تقييم أداء البنوك أما الجانب التطبيقي فقد تم الإعتماد على منهج دراسة الحالة .

الدراسات السابقة

1. دراسة(شاهين علي عبد الله، بعنوان: **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لدعم فاعلية نظام التفتيش على البنوك التجارية.حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود (2005) .** وهدفت الدراسة إلى بناء وتطوير نظام داعم في لعمليات الرقابة وكفاءة العمل الرقابي المصرفي، وقد استخلص عدة نتائج أهمها: تتمثل أهمية تطبيق نظام CAMELS تسليط نقاط القوة والضعف في أنظمة العمل المصرفية نظريا وتطبيقيا بما يؤدي إلى توجيه الإهتمام نحوها وبالتالي تحقيق خدمة أهداف

المودعين والمستثمرين والمساهمين على السواء، الأمر الذي يساهم في زيادة كفاءة العمل المصرفي وتدعيم فعاليته على الساحة المصرفية.

2. دراسة (صلاح الدين محمد أمين وصادق راشد الشمري، بعنوان: **تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية و تطويرها وفق المعايير الدولية نظام CRAFTE نموذجا** ، 2011) توصل الباحثان إلى: أن نظام الرقابة والتفتيش يرتكز على مجموعة عناصر مهمة ذات علاقة بواقع المتغيرات البيئية المحيطة وبواقع الأداء التشغيلي للبنك ولهذا فأن إختيار هذه العناصر يعتمد على طبيعة المتغيرات البيئية التي تتغير وتتبدل، ولهذا فإن عملية الرقابة المصرفية تتطلب بشكل مستمر تحديثاً وإضافة لمتغيرات قد تكون جديدة في البيئة المصرفية وهذا ما يحققه نظام CRAFTE الذي أضاف عنصرين أساسيين مهمين إلى تقييم الأداء المصرفي هما عنصر الحوكمة وعنصر إدارة المخاطر وهي من العناصر التي إكتسبت أهمية كبيرة في الوقت الحاضر وذات علاقة بالأداء المصرفي.

محاور الدراسة : قدمت الدراسة ضمن المحاور التالية:

أولا– الإطار العام للرقابة المصرفية

ثانيا– تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام نظام –CRAFTE

ثالثا–تدعيم آليات الرقابة المصرفية على الأداء المالي للبنك الخارجي الجزائري باستخدام نظام –CRAFTE–

أولا. الإطار العام للرقابة المصرفية

يكتسي موضوع الرقابة المصرفية أهمية كبيرة خاصة في أعقاب الإنهيارات التي عانى ويعاني منها القطاع المصرفي في العالم، وبالأخص أمام الأزمات المالية، وعلى الرغم من إختلاف نظم الرقابة في دول العالم، إلا أنه يوجد إتفاق على أهداف محددة رئيسية للرقابة المصرفية، وهي الحفاظ على إستقرار النظام المالي والمصرفي ليحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين.

1. تعريف الرقابة المصرفية وأهميتها :

الرقابة المصرفية هي مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها البنوك المركزية بهدف الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك توصيلا إلى تكوين جهاز مصرفي سليم، يساهم في التنمية الإقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين وبالتالي قدرة الدولة والثقة بأدائها. (طيار ،2010، ص10) و هنالك رقابة مصرفية داخلية و تشمل العمليات التي يقوم بها البنك داخليا بغية ضبط نشاطه وتصحيح الأخطاء التي تكشف في مختلف مصالحه وتستعين في ذلك بالرقابة المحاسبية ، الرقابة الإدارية و الرقابة على عمليات الضبط الداخلي أما الرقابة الخارجية فتشمل رقابة البنك المركزي الذي تعتبر رقابته من أهم أشكال الرقابة المصرفية ، لأنه يمثل الجهة الرئيسية المسؤولة عن ضمان وإستمرارية النظام المصرفي ، ويهدف من خلال رقابته إلى دعم وحماية الجهاز المصرفي وحماية المساهمين والدائنين للبنك، كما يهدف إلى التأكد من

تقيد البنوك بالقوانين والأنظمة والمحافظة على سلامة وسيولة أصولها.وتكمن أهمية الرقابة المصرفية في نقاط عديدة أهمها:

- الحرص على حقوق المودعين وإمكانية تسديد الإلتزامات بمواعيدها؛
- العمل على توجيه الإستثمارات التي تقوم بها البنوك نظرا لأهميته في تمويل مشاريع التنمية الإقتصادية سواء طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل؛
- إمكانية الوقوف على نوعية موجودات البنك وتقييمها ومعرفة درجة المخاطر التي تتحملها ومن ثم محاولة الحد منها ؛
- التأكد من مدى إلتزام البنوك وتقييمها بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي؛
- تمكن الرقابة على البنوك من الحد من المخاطر التي قد تؤدي إلى ضياع الودائع وبالتالي الحفاظ على ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي .

2. الرقابة المصرفية وبازل III:

و لقد كان لاجتماع البنوك المركزية في بازل المنعقد نهاية 2010 قرارات واسعة وجوهرية تتمحور حول وضع أطر رقابية إشرافية بإصدار قواعد ومعايير جديدة ،عبر إحداث تغييرات على الدعامات الثلاث لـ«بازل II»، والتشديد على متطلبات الرقابة و الإشراف ، و التي شكلت معا – اتفاقية بازل III حيث تلزم قواعد هذه اتفاقية البنوك بتحصين أنفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن،و تهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل III إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية.

وتمهيدا لإجراءات تطبيق مقررات لجنة بازل حول الرقابة الإشراف المصرفي و التي تعد أبرز تحدي يواجهه النظام المصرفي الجزائري، والذي كانت أولى خطواته ،تفعيل دور بنك الجزائر –باعتباره سلطة الرقابة و الإشراف على النظام المصرفي – من جهة و تطوير مختلف مكونات النظام المصرفي من جهة أخرى، بهدف تعزيز الاستقرار المصرفي الجزائري الذي تعرض لهزات مالية داخلية تمثلت في الفضائح المالية لبعض المؤسسات المصرفية التي كلفت الخزينة أكثر من 300 مليار دينار جزائري أبرزها فضيحة بنك الخليفة، من هذا المنطلق أصبح من الضرورة إدراك بنك الجزائر – باعتباره سلطة الرقابة و الإشراف على أعمال البنوك لأهمية جعل قواعد العمل المصرفي ونظمه تندرج في سياق ما تم إقراره من قبل لجنة بازل عامة ومسايرة متطلبات بازل III في مجال الرقابة و الإشراف المصرفي خاصة ،حيث تعتبر فرصة وتحدي في نفس الوقت، لتطوير النظام المصرفي وتعزيز ركائز استقراره، وحاجة ملحة نحو تحسين الإجراءات والممارسات الرقابية التي تطبقها البنوك ، في إدارة رأسمال وتسيير المخاطر المختلفة، ورفع كفاءة البنوك في استخدام الأموال، وتطوير آليات

مالية جديدة ، وطمأنة المساهمين و أصحاب الودائع، إضافة إلى تعزيز الثقة الدولية بالقطاع المصرفي الجزائري بما يضمن له نصيب في السوق المصرفي العالمي.

ثانيا . تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بإستخدام نظام CRAFTE

يختلف الأداء باختلاف الجهة أو القطب المحدد له فينظر قطب العملاء إلى أداء المؤسسة في قدرتها على توفير السلع والخدمات التي تشبع رغباتهم بأسعار معقولة وينظر قطب الموظفون إليه في قدرة المؤسسة على ضمان استمرارية العمل وفي جو ملائم أما قطب المسيرين فينظر إلى الأداء في الكفاءة والفعالية يختلف تقييم الأداء عموما والأداء المالي خصوصا من بنك لآخر وهذا حسب الغرض من التقييم ونوعية المستفدين منه .وقد تطورت أساليب تقييم الأداء المالي في البنوك تطورا ملحوظا وتعددت النظم والنماذج لتقييمه.

1. ماهية الأداء المالي في البنوك :.

تعددت تعاريف الأداء المالي بتعدد منظري الفكر الإقتصادي ، لذلك يمكن القول بأن الأداء المالي هو آلية تمكن من نجاح المنظومة الاقتصادية في الاستخدام الأمثل للوسائل المالية المتاحة في المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.وعليه فان الأداء المالي يتسم ب:(الخطيب ، 2010، ص4)

- الأداء المالي أداة تعطي صورة واضحة على الوضع المالي القائم في المؤسسة الاقتصادية،
- الأداء المالي يحفز الإدارة لبذل المزيد من الجهد لتحقيق أداء مستقبلي أفضل من سابقته،
- الأداء المالي أداة تدارك الانحرافات والمشاكل التي قد تواجه المؤسسة وتحديد مواطن القوة والضعف،
- الأداء المالي وسيلة جذب المستثمرين للتوجه للاستثمار في المؤسسة،
- الأداء المالي آلية أساسية وفعالة لتحقيق أهداف المؤسسة بغض النظر عن طبيعة نشاطها .

2. أبعاد الأداء المالي :

يرتبط الأداء المالي الأمثل في المنظومة الاقتصادية ارتباطا وثيقا ومحكما بالكفاءة(عقلانية استخدام الموارد) والفعالية(تحقيق الأهداف المالية المسطرة) ، كما أن هناك ارتباط وثيق بين الكفاءة والفعالية ،

الشكل رقم 1. أبعاد الأداء المالي

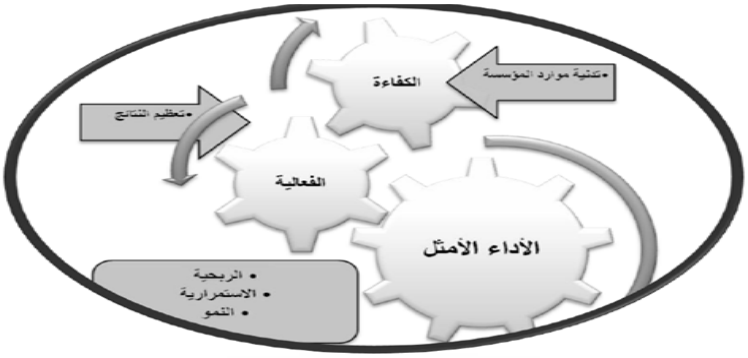

المصدر: عبد الماليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة والفعالية** (مفهوم وتقييم)، مجلة العلوم الإنسانية،العدد الأول، نوفمبر 2001 جامعة محمد خيضر بسكرة.

من خلال الشكل علاقة الكفاءة بالوسائل تتمثل في مدى استخدام وسائل أقل لتحقيق نفس المستوى من النتائج والفعالية تتعلق بالقرارات المتخذة وهل أعطت النتائج المطلوبة وفق الأهداف المسطرة ، إذن فالأداء المالي الأمثل يعني تحقيق الأهداف المسطرة بأقل قدر من الموارد، أي الفعالية والكفاءة معا لذلك فهو يترجم المدخلين في آن واحد:

-الفعالية في بلوغ الأهداف المالية للمنظومة الاقتصادية،

-الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة.

أي أن المدخلين متكاملين ولا يتحقق أحدهما دون تحقيق الآخر فالمؤسسة تسعى دائما إلى البحث في سبل الموافقة والموائمة بينهما

3. تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية :

هي عملية تحديد قيمة أو مدى أو درجة النجاح أو الجودة في الانجاز من خلال مقارنة ما تحقق بالفعل مع المعايير أو المستويات المحددة مسبقا.كما أنه قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة،(جمعة ،2000، ص38) ،ويستمد تقييم الأداء المالي أهميته من الفوائد التي يوفرها للمنظوومة من خلال ما يلي : (قريشي ، 2011، ص122)

- يوفر للإدارة مختلف المعلومات المالية التي من شأنها أن تساعدها في اتخاذ القرارات المناسبة سواء كانت قرارات استثمارية أو تطويرية أو متعلقة بتغيير السياسات؛
- المساهمة الفعالة في التسيير الجيد للمنظومة الاقتصادية من خلال تعزيز تحسين القيمة والمساهمة في تدنية التكاليف؛
- تفيد في التقييم الشامل طويل الأجل بالاعتماد على التقييم قصير المدى الذي ساهم في رسم السياسات والاستراتيجيات .

4. نماذج تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية :

من بين أهم نماذج تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية ما يلي :

- **التحليل المالي :** من خلال الإعتماد على أدواته في تقييم ربحية المؤسسة و فعاليتها في تسيير أصولها بما فيها سيولتها و مقارنة لأدائها بنظيرتها في نفس القطاع أو في قطاعات مختلفة و ذلك بالإعتماد على مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية .
- **نموذج العائد على حقوق الملكية** –ROE–:من خلال قياس العلاقة بين العائد و المخاطرة بالإعتماد على مجموعة من المؤشرات لتقييم عوائد المصرف و المخاطر التي يتعرض لها (مخاطر الإئتمان ، مخاطر السيولة ، مخاطر معدل الفائدة ، مخاطر رأس المال ، مخاطر التشغيل).(صبحي ، منصور ، 2008، ص42-43)

- **العائد على حقوق الملكية ROE :**

إعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك الخاصة بمخاطر تم إختيارها .

- **نموذج القيمة الإقتصادية المضافة –EVA–** و يسمح هذا النموذج بتقدير الربح الحقيقي ، و تقدر القيمة المضافة الإقتصادية بالعلاقة التالية (صبحي ، منصور ، 2008، ص60)

EVA= الربح الصافي التشغيلي بعد الضريبة –(رأس المال * تكلفة رأس المال)

- **نموذج تحليل النفقات والإيرادات الجارية**

يقوم هذا المعيار على تحليل النفقات الجارية والإيرادات الحقيقية التي تحققها المؤسسة المالية من مختلف مصادر أنشطتها كنسبة مئوية لجملة الأصول خلال فترة محددة ، و التي يمكن أن تكون مفيدة في إحداث المقاصة بين النفقات والإيرادات للمؤسسات المالية، إلى جانب تحليل كفاءة توظيف الموارد من حيث توليد الأرباح، كما تساعد على البحث عن أسباب القصور في البنود التي تدر نسبة متدنية من الأرباح أو بنود الإتفاق التي تظهر تجاوزا في المعاملات.(الخطيب ، 2010،ص56)

- **مؤشرات الحيطة و نظم الإنذار المبكر :** و تساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المالي للتأثر بالأزمات المالية و الإقتصادية ، بإعتبارها أداة للإنذار المبكر عند التعرض للخطر .

- **نموذج CAMELS :**

و يتمثل في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، وذلك من خلال ستة مؤشرات تتمثل أساسا في العناصر التالية: (جموعي ،2004، ص90)

1- كفاية رأس المال capital adequacy؛
2- جودة الأصول asset quality؛
3- جودة الإدارة management quality؛
4- إدارة الربحية earning management؛
5- درجة الحساسية liquidity position؛
6- الحساسية إتجاه مخاطر السوق . sensitivity to market risk.

5. نظام التقييم المصرفي CRAFTE

و يعنبر أحد النظم الحديثة في تقييم أداء البنوك وهو نظام حديث التطبيق ،حيث يعتمد على عدة عناصر مهمة حروفها الأولى تشير إلى الكلمة CRAFTE (حوكمة الشركات ، إدارة المخاطر ، جودة الموجودات ،

الرافعة المالية ، الشفافية ، الربحية) كل حرف يشير الى عنصر مختلف وهو يحدد التقييم ودرجة المخاطر والجودة الكلية للبنوك. (أمين الإمام ، الشمري ، 2011، ص364) ويعكس النظام مقاييس إشرافية ورقابية تعتبر أساس وظيفة الإشراف المصرفي التي يعتمدها البنك المركزي. (سمايلي ، 2015، ص240-241) فهو يساعد على :

- تحقيق السلامة المالية والإحاطة بالمتغيرات الجديدة في العمل المصرفي ؛
- عملية الرقابة المصرفية تتطلب بشكل مستمر تحديثا وإضافة لمتغيرات قد تكون جديدة في البيئة المصرفية وهذا ما يحققه **CRAFTE** في عنصرين أساسيتين هما حوكمة شركات وإدارة المخاطر ؛
- يحوي عناصر ومكونات تغطي عناصر الأداء المالي وكذلك الجوانب الحيوية والحديثة في البيئة المصرفية وكذلك لدعم كفاءة وفعالية عمليات الرقابة المصرفية التي يمارسها البنك المركزي .

ثالثا. تدعيم آليات الرقابة المصرفية على الأداء المالي للبنك الخارجي الجزائري بإستخدام نظام CRAFTE

سيتم من خلال ذلك إجراء عملية إسقاط لأهم المفاهيم النظرية التي تم تناولها على البنك الخارجي الجزائري (**BEA**) كعينة للدراسة و ذلك بحساب مؤشرات العائد والمخاطرة وإستخراج القيم من القوائم المالية للبنك للفترة الزمنية التي أتيحت فيها الإحصائيات، ثم تقييم البنك وتفعيل آليات الرقابة عليه بإستخدام نظام CRAFTE

1. توطئة على التعريف بالبنك الخارجي الجزائريBEA

البنك الخارجي الجزائري (**BEA**) هو شركة مساهمة تساهم فيه الدولة الجزائرية 100 ٪ ، يقدر رأس رأساله 100 مليار دينار، يعمل في مجال الإنتاج والتمويل المصرفي لجميع القطاعات بما في ذلك النفط، والصلب، والنقل، والمواد البناء و الخدمات،

ويمارس البنك الخارجي الجزائري كل مهام البنوك التجارية وعلى هذا الأساس يمكنه جمع الودائع الجارية، وفي جانب الإقراض يتكفل بتمويل عمليات التجارة الخارجية فهو يقوم بمنح القروض للإستيراد، كما يقوم بتأمين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم،كما تمتد النشاطات الإقراضية للبنك الخارجي الجزائري إلى قطاعات أخرى ففي هذا البنك ترتكز العمليات المالية للشركات الكبرى مثل سونطراك وشركات الصناعات الكيمياوية والبترولية وقطاعات إقتصادية أخرى على عكس ما هو منصوص عليه فيما يتعلق بتخصص النظام البنكي.

يعتبر البنك الخارجي الجزائري من أهم المساهمين في ترقية التجارة الخارجية في بلادنا خاصة الصادرات من السلع والمواد الأولية كما يقوم بالمهام التالية:

- ❖ تسهيل وتنمية العلاقات الإقتصادية بين الجزائر والخارج وذلك من أجل تحويل التجارة الخارجية للبلاد ؛
- ❖ إبرام اتفاقية القروض مع البنوك الخارجية ؛

- ❖ منح إعتماد على الإستيراد ؛
- ❖ ضمان الصفقات للمصدرين والمستوردين الأجانب والجزائريين ؛
- ❖ ضمان كل الصفقات الموقعة من قبل الدولة والمؤسسات المحلية والخارجية ؛
- ❖ تطوير الصفقات التجارية مع الدول الأخرى ؛
- ❖ وضع وكالات وفروع في الخارج ؛
- ❖ المشاركة في نظام تأمين القروض ؛
- ❖ إعطاء الموافقات للقروض والبنوك الأجنبية ؛
- ❖ القيام بجميع العمليات البنكية والمحاسبية الخارجية ؛
- ❖ تأسيس وإدارة المؤسسات الرئيسية وانجاز العمليات المتعلقة بالإنجاز والعمليات الخاصة بالتأمين اللازم لنشاطات المؤسسات ؛
- ❖ توفير الإدخار الوطني

2. تقييم الأداء المالي للبنك باستخدام نموذج ROE (مؤشرات العائد و المخاطرة):

أ- مؤشرات العائد:

1- العائد على حق الملكية:

عائد على حق الملكية = صافي الدخل/ إجمالي حقوق الملكية.

الشكل رقم 02.يوضح تطور نسبة العائد على حقوق الملكية للبنك الخارجي الجزائري (BEA) خلال (2012-2015).

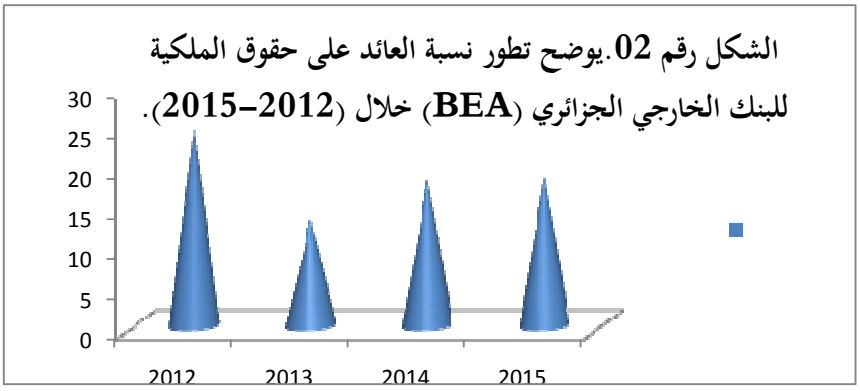

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية للبنك

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى النسب كانت سنة 2012 ب:25.29% وذلك راجع لتحقيق نتائج مالية معتبرة وهو ما يدل على الإدارة الجيدة للأصول ومحصلة الكفاءة والإنتاجية، وفي سنة 2013 إنخفضت نسبة العائد على حقوق الملكية إلى 13.40% وهذا راجع لإنخفاض قيمة الأرباح إلى 20931942640,30 دج وقد يعود هذا إلى إتباع البنك سياسة إنكماشية من قبل البنك المركزي بسبب إرتفاع معدل التضخم، أما بالنسبة للسنوات 2014 و2015 فقد عاودت نسبة العائد على حقوق الملكية

الإرتفاع من جديد لتصل إلى 18% وتستقر عندها وهذا يعود إلى لإرتفاع نتائج البنك خلال السنتين والزيادة في حقوق الملكية وبالأخص إرتفاع الإحتياطات.

3. العائد على الأصول:

العائد على الأصول= صافي الدخل/ إجمالي الأصول.

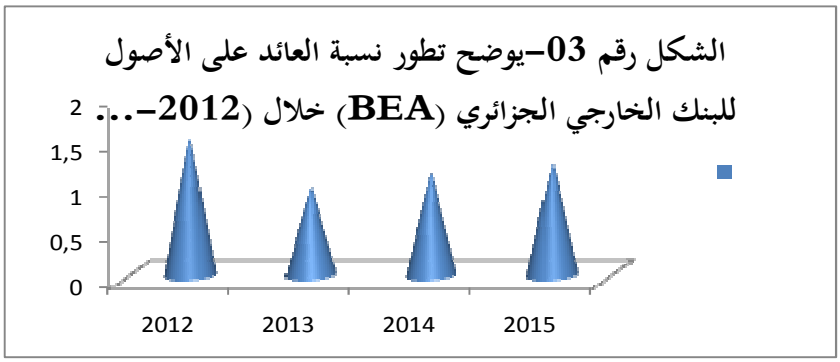

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية للبنك

نلاحظ من خلال الجدول أن نتائج العائد على الأصول متقاربة حيث أعلى نسبة سجلت سنة 2012 ب: 1.54% وذلك يعود لإرتفاع النتيجة الصافية مقارنة بالأصول أي ارتفاع مردودية الأصول وهذا يدل على مدى مساهمة الأصول في تشكيل النتيجة الصافية لكن سنة 2013 إنخفضت هذه النسبة لتصل إلى 0.99% ما يدل على إنخفاض الأداء المالي لهذا البنك نتيجة تراجع كل من النتيجة الصافية وإجمالي الأصول وبتحديد إنخفاض في قيمة القروض الممنوحة من قبل البنوك مما أثر سلبا على قيمة أرباح البنك ثم عاود الارتفاع من جديد ليصل إلى 1.27% سنة 2015 ويرجع هذا إلى تطور السياسة المنتهجة من طرف البنك في زيادة أرباحه ويدل هذا على مدى إستغلال البنك لأصوله في توليد الأرباح وتحسين خدمات البنك وتطويرها.

4. الرافعة المالية:

الرافعة المالية= إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية

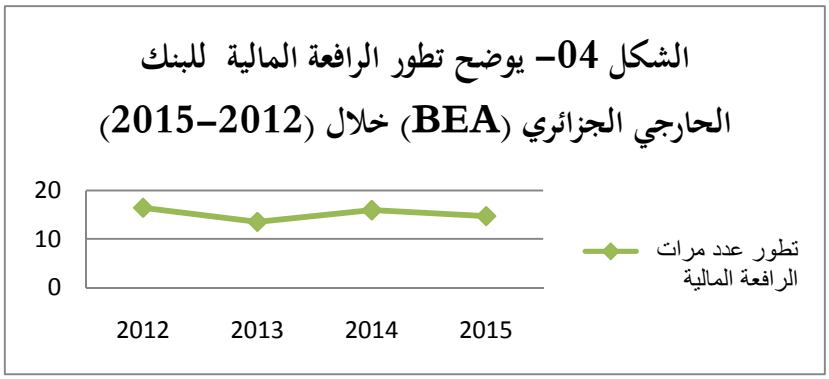

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية للبنك

نلاحظ من خلال الجدول أن البنك حقق معامل رافعة مرتفع حيث أعلى نسبة فيها هي 16,465 مرة أي مدى إعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل الأصول في حين إنخفض سنة 2015 إلى 14.71 مرة راجع لتراجع تمويل الأصول.

5. هامش الربح:

هامش الربح= صافي الدخل/ إجمالي الإيرادات.

الشكل رقم05–يوضح تطور نسبة هامش الربح للبنك الخارجي الجزائري خلال (2012–2015).

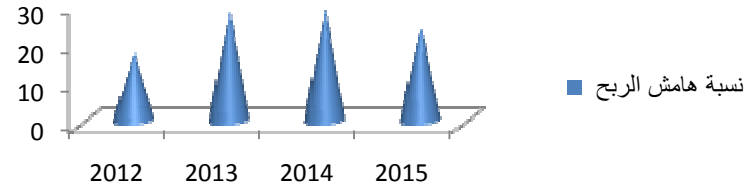

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية للبنك

نلاحظ من خلال الجدول أن هامش الربح في إرتفاع خلال السنوات من 2012 إلى 2014 حيث كانت سنة 2012 17.6% لتصبح سنة 2014 28.69 % وهذا إن دل يدل على الأداء الجيد للبنك وعلى قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب ثم تراجعت النسبة قليلا سنة 2015 حيث حقق إجمالي الإيرادات ما نسبته 24.37 % من صافي الدخل .

6. منفعة الأصول:

منفعة الأصول= إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول.

الشكل رقم 06– يوضح تطور نسبة منفعة الأصول للبنك الحرادي الجزائري خلال (2012–2015).

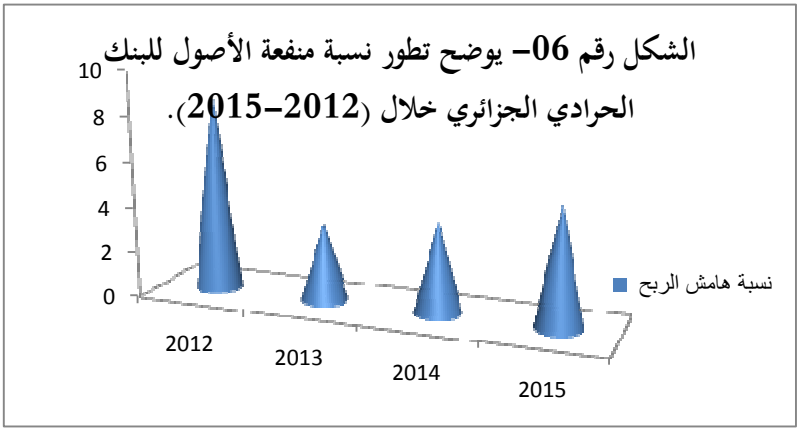

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية للبنك

نلاحظ من خلال الجدول هناك تراجع في منفعة الأصول مقارنة بسنة 2012 حيث بلغت 8.74% لتصل إلى أقل قيمة سنة 2013 ب 3.43 % وهذا يعود إلى انخفاض قدرة البنك على التنويع في المحفظة الاستثمارية كما يمكن أن يكون السبب كذلك هو قلة تنوع فروع وكالاته أي نقص وقلة حجم النشاط .

ب-مؤشرات الخطر:

- **مخاطر الإئتمان:**

مخاطر الإئتمان = مخصصات خسائر القروض/ إجمالي القروض.

الشكل رقم 07-يوضح تطور نسبة مخاطر الإئتمان للبنك الحراجي الجزائري خلال (2012-2015)

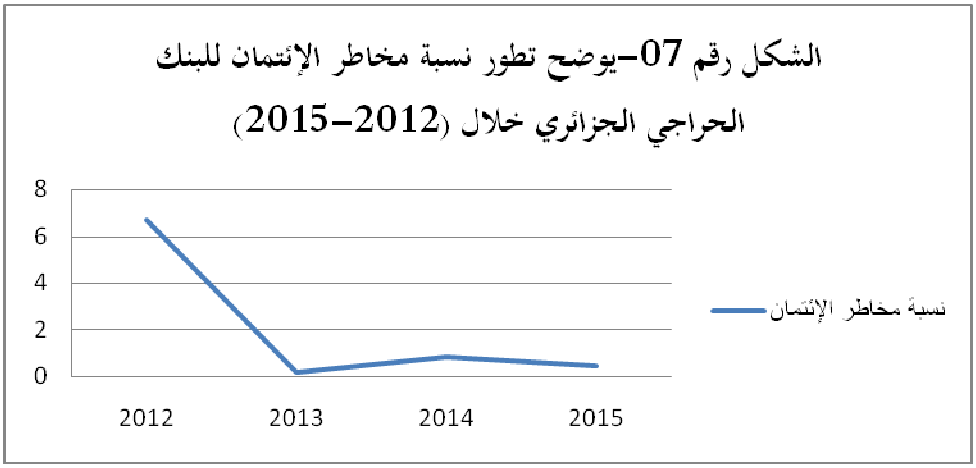

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية للبنك

نلاحظ أن البنك الخارجي يسجل أعلى نسبة في معدل مخاطر الإئتمان سنة 2012 بنسبة 6.68% وذلك لوجود خسائر طفيفة في القروض الممنوحة لهذا السنة، إلا أنه بعد تلك الفترة إستفادة من الإمتياز الذي تمنحه الدولة للبنوك الوطنية فيما يخص قروض الشباب ولهذا تحكم في هذا المعدل حيث سجل إنخفاضا وصل إلى أدناه ب 0.18 %سنة 2013 وبقي محافضا على هذه النسبة .

- **مخاطر السيولة:**

مخاطر السيولة = الودائع الأساسية/ إجمالي الأصول.

الشكل رقم 08-يوضح تطور نسبة مخاطر السيولة للبنك الخراجي الجزائري خلال (2012-2015)

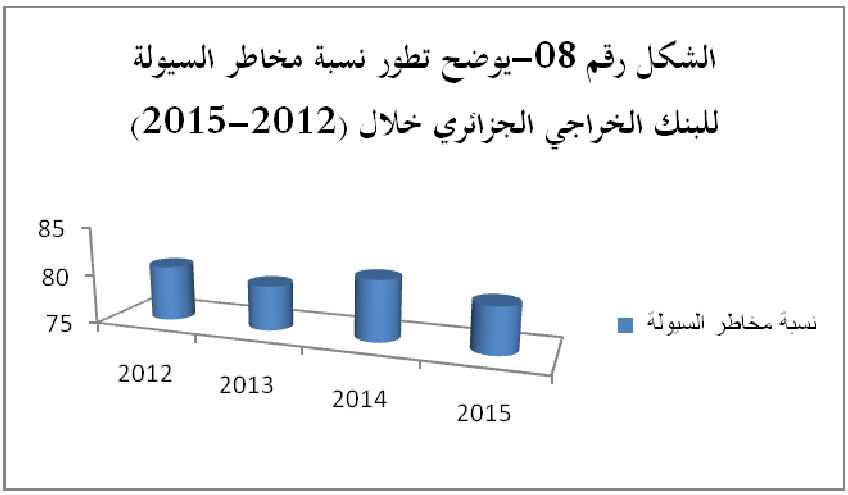

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية للبنك

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب مخاطر السيولة مرتفعة ومتقاربة أعلى نسبة كانت 81.23% سنة 2014 وأدنى نسبة 79.74 % سنة 2015 ويرجع ذلك لعدم قدرة البنك على تغطية مسحوبات الودائع من طرف الزبائن أي أن البنك لا يستطيع تلبية الإلتزامات الخاصة بمدفوعاته في مواعيدها بطريقة فعالة.

- **مخاطر سعر الفائدة:**

مخاطر سعر الفائدة=

أ- الأصول الحساسة للفائدة/ إجمالي الأصول

ب-خصوم حساسة للفائدة/ إجمالي الأصول

الشكل رقم 09-يوضح تطور نسبة مخاطر سعر الفائدة لكل من الأصول والخصوم للبنك الخارجي الجزائري خلال (2012-2015)

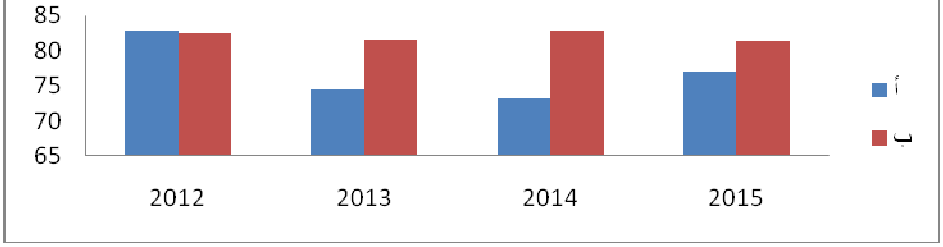

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية للبنك

نلاحظ من خلال الجدولين مخاطر سعر الفائدة مرتفعة ومتقاربة كما نلاحظ أيضا أن الخصوم الحساسة للتغير في أسعار الفائدة أكبر من الأصول الحساسة للتغير في أسعار الفائدة فهذا يعني أن إرتفاع الفوائد سيجعل البنك يخسر وإنخفاضها سيجعله يربح.

- **مخاطر رأس المال:**

مخاطر رأس المال = الأموال الخاصة/ الأصول الخطرة.

الأصول الخطرة = إجمالي الأصول – النقديات.

الشكل رقم(10 – تطور نسبة مخاطر رأس المال للبنك الخارجي الجزائري خلال (2012-2015).

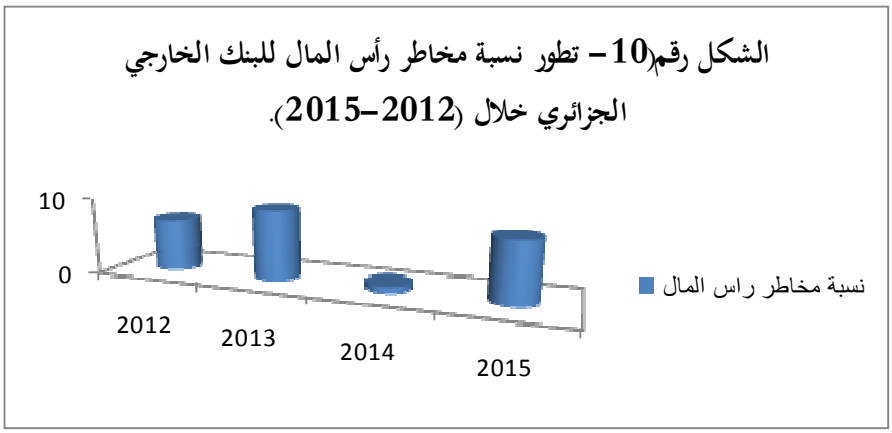

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية للبنك

نلاحظ من خلال الجدول أن مخاطر رأس المال شهد ثبات تقريبا خلال السنوات 2012-2013-2015وفي سنة 2014 انخفظت إلى0.781 % وهذا دليل على تحكم البنك في معدل المخاطرة وقدرة كفاية رأس المال لديه لإمتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث.

3. تقييم الأداء المالي للبنك بإستخدام نموذج CRAFTE

سنحاول من خلال هذا العنصر تطبيق مؤشرات CRAFTE على البنك الخارجي الجزائري (BEA) وذلك بتقييم كل من الحوكمة Corporate gouvernance، إدارة المخاطر Risk management، جودة موجودات (أصول) Asset qualité لهذا البنك .

1.3. تقييم الحوكمة المصرفية Corporate gouvernance في البنك الخارجي الجزائري (BEA):

يسعى البنك المركزي الجزائري دائما إلى إستقرار وسلامة القطاع المصرفي ولذلك كان الإهتمام متزايد بتطبيق الحوكمة في البنوك ووضعها ضمن الأهداف الكبرى الساعي إلى تحقيقها وخاصة بعد الأزمات المالية التي هزت القطاع المصرفي الجزائري

وقد تمحورت جهود القطاع المصرفي الجزائري في إرسائه لقواعد الحوكمة السليمة في (حبار عبد الرزاق، فرج شعبان ، 2012، ص14- 15) :

- تعديل قانون 90-10 بإصدار الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض حيث تم تدعيم صلاحيات بنك الجزائر ودوره في مجال الحوكمة المالية وضمان أموال المودعين ؛
- وضع نظام لتأمين الودائع من خلال إصدار النظام رقم 04-03 المتعلق بنظام ضمان الودائع البنكية ؛
- إصدار النظام رقم 02-03 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك حيث حمل هذا النظام الخطوط الأساسية والتوجيهية للحوكمة المصرفية بتطبيقات عالمية (لجنة المراجعة، فعالية ومشاركة مجلس الإدارة الرقابة المصرفية الداخلية وخدمات المراجعة الفعالة الإطلاع المالي) تماشيا مع ما ورد في بازل 2 ؛
- أصدرت قوانين محاربة الفساد المالي والإداري .

يمكن القول بأن تطبيق الحوكمة في المنظومة المصرفية الجزائرية وخاصة في (BEA) لايزال في مرحلته الأولية إلا أنه يجب أن تدعم التجربة خاصة في ظل إنفتاح السوق المصرفية وزيادة المنافسة، أين أصبح للحوكمة دورا فعال في ضبط الأطر العملية والأنشطة حتى تتفادى الإنحرافات وتتجنب الوقوع في الأزمات المالية، إذ ساهم تطبيق الحوكمة في تحقيق التوازن بين المنافسة وضغوط السوق التي تستوجب تطوير الأداء مع القوانين واللوائح التي تستوجب إدارة مخاطر الحوكمة ومن زيادة قدرتها التنافسية .

2.3. تقييم إدارة المخاطر المصرفية Risk management في البنك الخارجي الجزائري (BEA):

من خلال قياسنا لمؤشرات الخطر للبنك الخارجي الجزائري (BEA) تبين لنا أن البنك الخارجي الجزائري (BEA) يعمل على إدارة معظم مخاطره وذلك من خلال تحديدها، مراقبتها، والمحافظة عليها في أدنى حد ممكن ومحاولة التحكم فيها فبالنسبة لإدارة مخاطر الإئتمان للبنك الخارجي الجزائري نلاحظ أن مخاطر الإئتمان لدى البنك (BEA) كانت مرتفعة في البداية ثم إنخفضت ،أي أن البنك الخارجي الجزائري إستطاع التحكم في مخاطر إئتمانه أي أنه لديه إدارة جيدة نوعا ما لمنح الإئتمان .

أما بالنسبة لإدارة مخاطر السيولة نلاحظ من خلال تحديدنا لقيمة مخاطر السيولة خلال المدة الزمنية (2012−2015) أنها مرتفعة ومتقاربة وهذا ما يؤدي بالبنك للوقوع في حالة عدم القدرة على الوفاء بإلتزاماته أو عدم قدرته على تحويل الأصول التي يملكها إلى نقديات أي وقوعه في خطر عدم التسديد لذلك توجب عليه إتخاذ إجراءات لتقوية مركز السيولة لديه ولذلك يمكن القول أن البنك الخارجي الجزائري واجه نسب مرتفعة من مخاطر السيولة خلال 2014 و 2015 ويرجع ذلك لعدم تلبية احتياجات المودعين بسبب توظيف أغلب الودائع في شكل قروض، مما يعني أن البنك يحقق أداء غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة وبتالي ظهرت مخاطر السيولة .

ومن خلال قياسنا لمخاطر رأس المال البنك الخارجي الجزائري BEA نلاحظ نسب معدل هذه المخاطر متقاربة وفي سنة 2014 تصل إلى أدناها وهذا دليل بأن البنك الخارجي الجزائري له إدارة مخاطر رأس المال جيدة ويرجع ذلك إلى تحكم البنك في معدل المخاطرة وإنخفاظها بمعدل ثابت .أي أن البنك الخارجي الجزائري يقوم بإدارة معظم مخاطره عن طريق تحديدها، تحليلها، متابعتها ومراقبتها والمحافظة عليها في أدنى حد أو العمل على الحد منها .

3.3. تقييم جودة الموجودات (الأصول) Asset qualité في البنك الخارجي الجزائري (BEA):

، ومن أجل معرفة مدى جودة أصول البنك الخارجي الجزائري سوف نقيم النسبة التالية :

- **مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول** = مجمل الأصول المحققة للإيرادات / مجمل الأصول .

وبناءا على ما أتيح من إحصاءات فإن نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول بلغت 84.48 % سنة 2012 ثم تناقصت سنة 2013 إلى 76.32 % ويرجع السبب في ذلك إلى أن معدل التغير في مجمل الأصول يفوق معدل التغيير في مجمل الأصول المحققة للإيرادات .

- **نسبة التصنيف المرجح** = المخصصات/(حقوق الملكية+المخصصات)

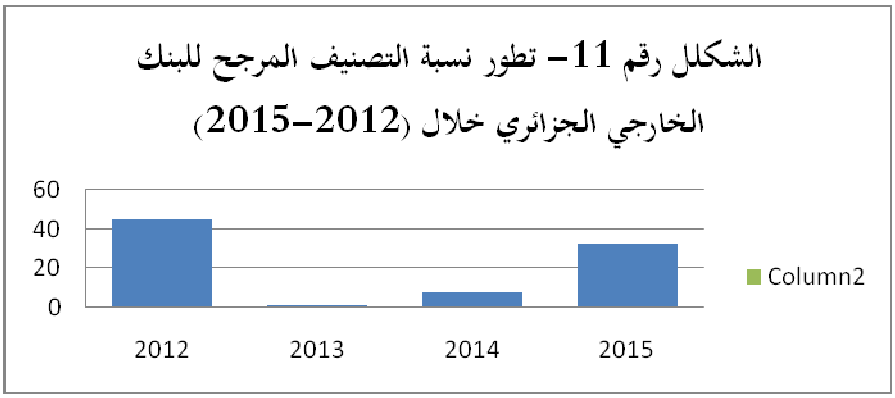

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية للبنك

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة التصنيف المرجح كانت سنة 2012 ب 45.01% ويعود ذلك لإرتفاع حجم القروض المتعثرة ونقص في المخصصات، ثم إنخفضت سنة 2013 بشكل كبير إلى ما يقارب 1,58% بسبب رفع البنك رأس ماله من جديد إلى 100 مليار دج وزيادة في قيمة المخصصات.

–أما خلال سنتي 2014 و 2015 عادت النسبة للإرتفاع بشكل متناقص نتيجة رفع البنك لمخصصاته وكذا تراجع الإحتياطات فيما يخص بجانب حقوق الملكية.

ومنه تعتبر أصول البنك معتبر نسبيا فهو يهتم بتوظيف أصوله في أصول محقق للإيرادات تضمن له زيادة الأرباح والإستمرارية .

4.3. تقييم الرافعة المالية – إدارة رأس المال – و السيولة Financial leverage– capital and liquidité.

أ– تقييم الرافعة المالية Financial leverage للبنك الخارجي الجزائري BEA :

تقاس هذه النسبة بنسبة الأصول إلى حقوق الملكية وتعتبر هذه النسبة مؤشر هام تستخدمها البنوك ومنها البنك الخارجي الجزائري في الدراسات الإنتمائية قبل منح القروض أو التتسهيلات الإنتمائية .

وتبين هذه النسب مدى إعتماد البنك الخارجي الجزائري على أمواله الخاصة في تمويل أصوله ومن خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن النسب كانت موجبة أكبر قيمة وصلت لديها في 2012 ب:16.41 مرة وتشير هذه النسبة إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية .

ب –تقييم إدارة رأس المال capital :

الشكل الموالي يشمل نسبة كفاية رأس المال للبنك الخارجي الجزائري (BEA) خلال السنوات التي أتيحت فيها الإحصائيات ويبين ما يلي :

الشكل رقم 12– تطور نسبة كفاية رأس المال للبنك الخارجي الجزائري خلال (2012–2015).

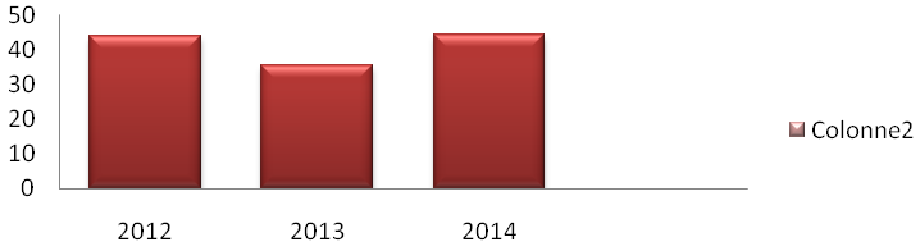

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية للبنك

نلاحظ في الجدول ما يلي :

- ✓ إنخفاض نسبة كفاية رأس المال سنة 2013 إلى 35.41 % بالرغم من زيادة رأس المال من 76 مليار دينار إلى 100 مليار دينار إلا أنه :
  - إنخفاض من قيمة الإحتياطات من 64.5 مليار دينار سنة 2012 إلى 56.1 دينار سنة 2013 .
  - إنخفضت نتيجة السنة المالية من 35.5 مليار دينار سنة 2012 إلى 21 مليار دينار سنة 2013 .
  - إنخفاض في قيمة الأموال لمواجهة المخاطر العامة من 9417 مليون دينار سنة 2012 إلى 9070 مليون دينار سنة 2013 أي إنخفاض بأكثر من 346 مليون دينار .
  - زيادة حجم القروض الممنوحة للزبائن من 575 مليار دينار سنة 2012 إلى 751 مليار دينار سنة 2013 (زيادة حجم القروض يعني زيادة المخاطر المرتبطة بها) .
- ✓ إرتفعت النسبة من جديد إلى 44.5 % سنة 2014 بعدما كانت تبلغ 35.41 % و بالرغم من ثبات في رأ المال ب 100 مليار دولار إلا أنه كان هناك زيادة في النتيجة السنوية 29807653 سنة 2014 .

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال في السنوات الثلاثة أكبر من 8 %، يعني أن نسبة كفاية رأس مال البنك في حالة جيدة وللبنك القدرة على تغطية المخاطر المرتبطة بأصوله من رأس ماله، وبالتالي فإن البنك له خبرة في إدارة رأس المال وجيدة .

ج–السيولة liquidité :

ولعل من أبرز المؤشرات المعتمدة في تقييم سيولة البنك : نسبة القروض إلى الودائع ونسبة القروض إلى إجمالي الأصول.

وفي ما يلي نتطرق لهذه المؤشرات التي تعكس جودة السيولة في البنك الخارجي الجزائري (BEA).

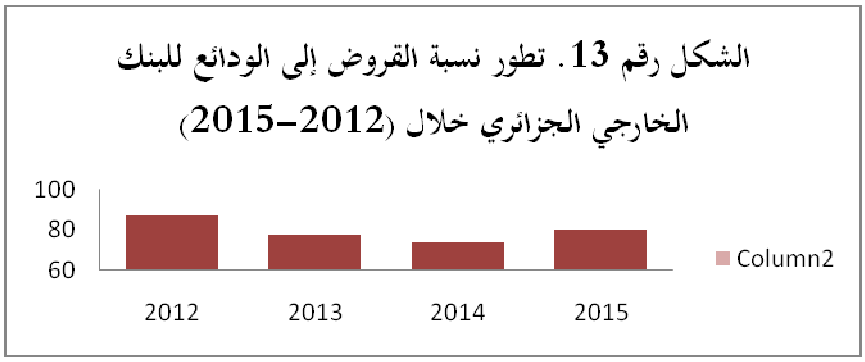

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية للبنك

ومن خلال الجدول نلاحظ أن نسبة القروض إلى الودائع مرتفعة في الفترة (2012-2015) وكانت أعلى نسبة في 2012 ب 87.35 % ويرجع إرتفاع نسبة القروض على الودائع للبنك (BEA) إلى إنخفاض حجم تسهيلاته وإعتماده بشكل أساسي على الودائع ويقع البنك في حالة عدم القدرة على تلبية طلبات الدائنين والمودعين فالبنك يمنح قروض على حساب سيولته .

ثم نلاحظ إنخفاظ في النسبة في 2013 -2014 ، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم توجيه البنك لأغلب ودائعه إلى قروض، فبالرغم من أن توظيف البنك لودائعه في شكل قروض يحقق له ربحية إلا أن ذلك يقلل من حجم السيولة المطلوبة لتلبية متطلبات المودعين .

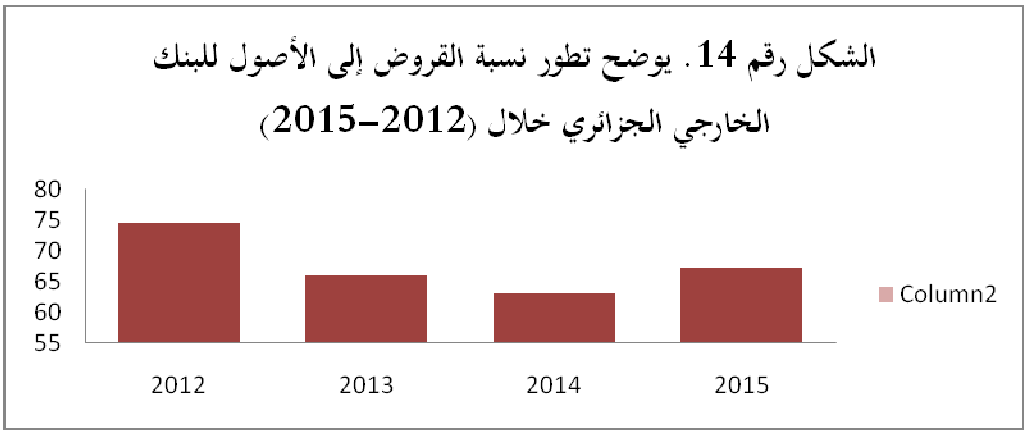

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية للبنك

نلاحظ من خلال الشكل أنه في سنة 2012 كانت نسبة القروض إلى إجمالي الأصول مرتفعة حيث بلغت 74.55 ويرجع ذلك إلى أن القروض شكلت أكبر توظيف لأصول البنك مما يوقع البنك في خطر السيولة، أما خلال السنوات 2013-2014-2015 إنخفضت النسبة و السبب في ذلك تقليل البنك من نسبة توظيف أغلب أصوله في شكل قروض .

نستنتج من خلال النسبتين أن أداء البنك غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة أي عدم قدرته على تلبية احتياجات المودعين بسبب توظيف أغلب الودائع مما يستدعي رقابة مستمرة على عمليات استرجاع القروض وإحتياجات السيولة قصيرة المدى وغير المتوقعة، لذلك لابد من إتخاذ إجراءات فورية لدعم ولتقوية مركز السيولة لضمان تلبية البنك لإحتياجاته الحالية ومواجهة إحتياجات السيولة قصيرة المدى والغير متوقعة.

5.3. تقييم ربحية البنك الخارجي الجزائري (BEA) :

لمعرفة ربحية البنك الخارجي الجزائري نعتمد على مؤشرين هما العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول وقد تم حساب النسبتين سايق ليتضح أن توظيف حقوق الملكية يدر نتائج مرضية نوعا ما للبنك ويفسر هذا أن البنك يمكنه توزيع الأرباح على المساهمين رغم ذلك فان التدابير الرقابية الملازمة تبقى ضرورية ولا غني عنها حتى تمكن إدارة البنك من تخطيط أفضل لعملياتها المصرفية . أما بالنسبة للعائد على الأصول و بناءا على ما تم إحتسابه سابقا نستنتج أن أصول البنك تحقق عوائد جيدة .

ومن خلال النسبتين نستنتج أن ربحية البنك الخارجي الجزائري جيدة مما يعني أن البنك يحقق أرباح جيدة ويوفر دخل كافي لتحقيق متطلبات تكوين الإحتياطي اللازم لنمو رأس المال وتوزيع أرباح معقولة للمساهمين كما أنه لا يعتمد على مصادر دخل إستثنائية في تحقيق الأرباح ولديه رقابة على النفقات والتكاليف.

6.3. تقييم الشفافية

تعتبر الشفافية مبدأ من مبادئ الحوكمة وهي ضرورية لحوكمة فعالة وسليمة وتبعا لدليل لجنة بازل عن الشفافية في البنوك فإنه يصعب للمساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء ادارة البنك في ظل نقص الشفافية وهذا ما يحدث إذ لم يحصل المساهمون وأصحاب المصالح على المعلومات الكافية عن هيكلة ملكية البنك وأهدافه و بما أن الحوكمة لا تزال في مراحله الأولى في البنوك الجزائرية وهناك ضعف في تبني وتطبيق وتجسيد الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري ومنه ما يلاحظ عن البنوك التجارية:

- ✓ ضعف الشفافية والإفصاح المحاسبي من طرف البنوك الجزائرية ؛
- ✓ عدم التزام بنشر البيانات المحاسبية وميزانيات البنوك الجزائرية ؛
- ✓ عدم التقيد بنشر المعلومات في وقتها والتأخر الملاحظ في إعداد تقارير النشاطات السنوية
- ✓ عدم التزام بنك الجزائر بنشر وضعيته الشهرية.

فعند إعتماد نظام CRAFTE في تقييم أداء البنك الخارجي الجزائري (BEA) ساعد على تحديد مواطن الضعف في الأداء المالي من خلال إعتماده على مؤشرات كمية ونوعية تمثل ركائز إستمرارية البنك ويصنف كل منها حسب الخلل الذي تبديه .وبإسقاط نظام CRAFTE على البنك الخارجي الجزائري تبين أن هذا الأخير يفتقر لنظام تقييم فعال للرقابة من أجل الإرتقاء بأداء وتحقيق نتائج جيدة، كما أنه يعتمد على ودائعه في منح القروض وهذا ما يفسر إرتفاع الرافعة المالية، عدم وجود شفافية وإفصاح في جانب المعلومات والميزانيات، جودة موجوداته النسبية في تحقيق الأرباح، وجود صعوبة في تسديد ودائع الزبائن، وجود كفاية لرأس المال البنك من خلال ما يلي :

- فبالنسبة للحوكمة Corporate governance فإن تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية خاصة (BEA) لايزال في مرحلته الأولية ولضمان تحقق ذلك لابد من تجنيد السلطات الرقابية لإرساء مبادئ الحوكمة
- أما بالنسبة لإدارة مخاطر Risk management البنك الخارجي الجزائري (BEA)، فالبنك يقوم بإدارة معظم مخاطره إلا أنه يواجه مشكلة في إدارة مخاطر سيولته فهو يحقق أداء غير مرضي ويستدعي رقابة مستمرة على عمليات إسترجاع القروض والإجراءات الداخلة من أجل تفعيل نظام الرقابة وجعله أكثر مصداقية وشمولية .
- وعند تقييم جودة موجودات (الأصول) Asset quality البنك الخارجي الجزائري (BEA) تبين لنا أن أداء البنك معقول بعض الشيء ويظهر ضعفا في بعض المؤشرات مما يستدعي إتخاذ خطوات فورية لتدارك الوضع ودراسة نقاط الضعف، لأن جودة الموجودات لها دور فعال في تفعيل جهاز الرقابة المصرفية .
- وفي تقييمنا للرافعة المالية Financial Leverage للبنك (BEA) تبين لنا أن البنك يعتمد على درجة أكبر من التمويل للديون مقارنة بحقوق الملكية وبالتالي مخاطرته بأموال الغير في إستثماراته ولهذا فعليها دراسة هذا الضعف والعمل على إيجاد حلول مناسبة له وذلك من خلال جهازه الرقابي وبذلك يتم تفعيل هذا الأخير .
- رأس مال البنك الخارجي الجزائري في حالة جيدة وللبنك القدرة على تغطية المخاطر المرتبطة بأصوله من رأس ماله، ورغم ذلك فالأمر يحتاج إلى الوقوف على العديد من الإعتبارات والقضايا الأخرى ذات العلاقة برأس المال والتي يكشف عنها جهاز الرقابة
- وعند تقييم سيولة البنك الخارجي الجزائري (BEA) تبين لنا أن البنك يشهد مشاكل في السيولة مما يتطلب رقابة تنظيمية فورية وقوية، لذلك يجب أن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية البنك إحتياجاته الحالية ويجب أن يقوم البنك بتخطيط مكثف للتعامل مع إحتياجات السيولة قصيرة المدى وغير المتوقعة والرقابة الفعالة عليه .
- وما يلاحظ عند تقييم شفافية Transparency البنك تبين أن البنوك التجارية الجزائرية ومن بينها (BEA) تعاني من ضعف الشفافية والإفصاح المحاسبي وعدم التقيد بنشر المعلومات في وقتها والتأخر في إعداد النشاطات السنوية ولذلك يتوجب على الجهاز الرقابي للبنك ضرورة إبلاغ كافة التقارير التي يتم إعدادها في الوقت المناسب، فالبنك إذا كانت لديه شفافية تامة فإن هذا سيؤدي للتقييم الجيد لآدائه وهذا يفعل آليات الرقابة المصرفية لديه .
- أما بالنسبة للربحية Earning فالبنك يحقق أرباح جيدة ولكن الأمر يتطلب قيام جهاز الرقابة بتحليل جودة الأرباح من خلال مراعاة العديد من العناصر.

خاتمة

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية تبين لنا الدور المهم الذي تلعبه نظم الرقابة المصرفية على أداء البنوك التجارية، وقد تم التطرق في دراستنا هذه إلى أحدثها ألا وهو نظام CRAFTE بإعتباره نظام إنذار مبكر ووسيلة للرقابة وتقييم الأداء المالي كما يتميز هذا النظام بتقييم كل من الجوانب الكمية النوعية في التقييم وتغطية لأكثر الجوانب الحساسة في نشاط البنك و الإسهام في بيان نقاط القوة والضعف في أداء البنك .

ومن خلال الدراسة تم التأكد من الفرضيات المتبناة سابقا حيث تبين مايلي :

- أن الرقابة المصرفية تعتبر ضرورة حتمية لتحقيق إستقرار البنوك وإستمراريتها وسلامتها لها دور في تقييم وتحسين الأداء المالي للبنوك وضبطه وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .
- يتم تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية عن طريق مؤشرات منها نموذج العائد على حقوق الملكية و نموذج القيمة الإقتصادية المضافة ومعايير CAMELS، CRAFTE الذي يعتبر أحدث هذه النظم وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية .
- البنك الخارجي الجزائري لا يزال في المراحل الأولى في تطبيق كل من الحوكمة والشفافية وهذا ماينفي صحة الفرضية الرابعة
- البنك الخارجي الجزائري يعمل على إدارة معظم مخاطره وليس كلها فلديه مشاكل في سيولته وهذا ما ينفي صحة الفرضية الخامسة .
- جودة أصول البنك الخارجي الجزائري لا تمتاز بالجودة العالية لوجود مشاكل خاصة في القروض الممنوحة ويدل ذلك على إرتفاع حجم القروض المتعثرة لدى البنك وهذا ما ينفي صحة الفرضية السادسة .
- يعاني البنك الخارجي الجزائري من مشاكل حادة في سيولته فهو ليس قادر على التحكم فيها، وبالتالي عدم قدرته على تلبية إحتياجات المودعين في الآجال المحددة أي أن الفرضية السابعة خاطئة .
- يلتزم البنك الخارجي الجزائري بتحقيق نسبة تفوق الحد الأدنى المحدد أي أن البنك يملك رأس مال جيد وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثامنة .
- يحقق البنك الخارجي الجزائري أرباح معتبرة نسبيا وهذا ما يساعده على النمو والإستمرار أي أن الفرضية التاسعة صحيحة .
- ومن خلال كل هذه الفرضيات يتبين أن نظام التقييم CRAFTE بإعتباره آلية لتقييم الأداء المالي في البنك يكشف عن نقاط القوة والضعف التي يتميز بها البنك وبذلك فإن المعلومات التي يكشف عنها تساهم في تسهيل عملية الرقابة وتفعيلها.

نتائج الدراسة :

ومن خلال تطبيق عناصر CRAFTE على البنك الخارجي الجزائري توصلنا إلى ما يلي :

- ✓ فتعتبر الحوكمة نظاما يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للبنوك وتحقق الحماية لحقوق المساهمين وحماية أموال المودعين وتعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي للبنك وبالتالي تحافظ على إستقرار النظام المالي للبنك إلا أن تطبيقها في البنك الخارجي الجزائري لا يزال في مراحله الأولى لأن النظام المصرفي الجزائري لا يتماشي مع مقررات بازل3؛
- ✓ يعاني البنك من مشكلة إدارة مخاطر سيولته وبالتالي يجب أن تكون هناك رقابة مستمرة عليها؛
- ✓ تمتاز أصول البنك بجودة نسبية وهذا بسبب وجود ضعف في بعض المؤشرات مما يستدعي من الإدارة إتخاذ خطوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب؛
- ✓ البنك الخارجي الجزائري يعتمد على درجة أكبر من الديون مقارنة بحقوق الملكية؛
- ✓ كفاية رأس مال البنك الخارجي الجزائري جيدة تفوق 8% مما يعني أنه يحافظ على النسبة التي أقرتها لجنة بازل ومنه قدرة البنك على تغطية والتحكم في المخاطر المتعلقة برأس المال وأصوله وكذلك الحفاظ على سلامة ومتانة النظام المصرفي ؛
- ✓ البنك الخارجي الجزائري يعاني من مشاكل في سيولته مما يعني أن أداءه غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة، لذلك بجب أن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية البنك لإحتياجاته الحالية كما يجب أن يقوم البنك بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة قصيرة المدى وغير المتوقعة ؛
- ✓ يعاني البنك الخارجي الجزائري من ضعف في الشفافية وعدم تقديم ونشر معلوماته في الوقت المناسب رغم إعتبارها آلية ضرورية لإيجاد نظام رقابي محكم وموحد يمكن أن يساهم في تحسين أداء البنك؛
- ✓ البنك الخارجي الجزائري يحقق أرباح معتبرة نسبيا ويوفر دخل كافي لتوزيع الأرباح المعقولة على المساهمين.

التوصيات:

تدعيما للنتائج السابقة وإجابة على الفرضيات نورد التوصيات التالية:

- ✓ تعزيز وتطوير أساليب الرقابة المصرفية في الجزائر بما يضمن سلامة الجهاز المصرفي؛
- ✓ إعتماد بنك الجزائر نظام CRAFTE في تقييم أداء البنوك الجزائرية من أجل معرفة الخلل الموجود في النظام البنكي ككل ودراسة كل بنك على حدى من أجل معالجة المشاكل وتحسين أداء البنوك والنهوض بالنظام البنكي الجزائري ؛
- ✓ تطبيق البنك الخارجي الجزائري نظام CRAFTE لغرض التقييم الجيد لأدائه المالي ودعم كفاءة وفعالية الرقابة عليه ؛

- ✓ تبني الحوكمة باعتبارها أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة داخل البنوك كما أنها تهدف للحفاظ وضمان الإستقرار في النظام المالي المصرفي ككل؛
- ✓ إهتمام البنك الخارجي الجزائري بجانب السيولة والعمل على تلبية الحاجيات الفورية للزبائن دون اللجوء إلى الاقتراض أو تسييل الأصول.

قائمة المراجع :

[01]– حبار عبد الرزاق، فرج شعبان(2012) ، ***دور الحوكمة المصرفية في صياغة سياسة فعالة لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي إشارة خاصة لحالة الجزائر***، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر حول **إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة

[02] . جمعة ، سعيد فرحات (2000). ***الأداء المالي لمنظمات الأعمال*** ،الطبعة الأولى . الرياض : دار المريخ .

[03]. جموعي ،قريش محمد (2004). **تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية**، *مجلة الباحث،(03)*، جامعة ورقلة.

[04]. الخطيب ، محمد محمود (2010) ، ***الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات***. الأردن : دار حامد

[05]. سمايلي ، نوفل(**2015**) .***دور البنك المركزي في مواجهة الأزمات المصرفية دراسة حالة بنك الجزائر***. مقدم لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص مالية، جامعة بأجي مختار. عنابة.

[06]. صبحي ، وائل محمد و منصور طاهر محسن (2008). **أساسيات *الأداء وبطاقة التقييم المتوازن*** . عمان : دار وائل .

[07]. طيار، عبد الكريم[2010] . ***الرقابة المصرفية***.الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.

[08]. قريشي ،محمد الصغير(2011) .***عمليات المصادر الخارجية كمدخل لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية*** ، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، جامعة ورقلة ، الجزائر.

[09].محمد أمين ، صلاح و الشمري ،صادق راشد (2011). ***تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية و تطويرها وفق المعايير الدولية نظام CRAFTE نموذجا***، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية العراق، المجلد34 (90) ،على الموقع : https://www.iasj.net

[10]. مزهودة ،عبد الماليك (2001) . ***الأداء بين الكفاءة والفعالية (مفهوم وتقييم)***، مجلة العلوم الإنسانية،(01).جامعة محمد خيضر بسكرة .